# أصداء الحرب علي غزة في تقارير المنظمات الدولية


إعداد

هدير عبد الرحمن



أكتوبر ٢٠٢٣ ECHR

# أصداء الحرب علي غزة في تقارير المنظمات الدولية

**الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية**

**وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان وهو تحالف يضم ٥٠٠ من جمعيات ومؤسسات تنموية وحقوقية في ٩ محافظات يستهدف تعزيز وتحسين أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات**

**وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في ٩ محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان**

**صفحة الفيس بوك** https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

© ALL RIGHTS RESERVED- 2021
FDHRD

**مقدمة**

بتاريخ ٧ أكتوبر من عام ٢٠٢٣ قامت قوات الجيش الإسرائيلي بإعلان الحرب علي أهالي غزة وهي الحرب المستمرة حتى وقتنا هذا حيث ارتكبت قوات الجيش في حق أهالي غزة المدنيين العزل جرائم وحشية تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

بدأت الأحداث يوم ٧ أكتوبر، عندما قامت عناصر من حركة حماس بالهجوم على إسرائيل، لترد بعدها إسرائيل بقصف متواصل على قطاع غزة، وتندلع الحرب.

قتلت إسرائيل في قطاع غزة منذ السابع من شهر يوليو ٢٠٢٣ حوالي ٤١٣٧ فلسطينياً، وتسببت بإصابة ١٤ ألفاً آخرين بجروح، و ٨٤ قتيلا في الضفة الغربية و ١٤٠٠ مصابا، ليكون العدد الإجمالي للقتلى ٤٤٧٣ قتيل و ١٥٤٠٠ مصابا بينهم ٣٧ من الكوادر الطبية و يمثل ٧٠ في المائة من القتلى أطفال ونساء وكبار السن كما يمثل الاعتداءات علي القطاع الصحي ٢٥٠ اعتداء وهي أرقام مرشحة للارتفاع مع تخطيط إسرائيل لسيناريو حرب طويلة في غزة.

حيث استهدفت القوات كنيسة الروم الأرثوذكس»، ما أسفر عن مقتل ١٦ مسيحياً فلسطينياً

وقطعت إسرائيل إمدادات الكهرباء والوقود والسلع، وفرضت قيودا شديدة على إمدادات المياه، مما أدى إلى تفاقم الظروف الإنسانية الصعبة في القطاع الساحلي. وأغلقت كافة المعابر التي تؤدي إلي غزة ومنع وصول المساعدات الإنسانية لأهالي غزة من الأطفال والمرضي والمصابين مما أدي لفرض حصار محكم علي أهالي غزة

كما استهدفت القوات الإسرائيلية مستشفى المعمداني، ولم يمنع كونه مشفى ومعروفة إحداثياته من أن يتعرض لقصفٍ إسرائيلي جانبي في وقت متأخر من يوم ١٧ أكتوبر ما أدى إلى سقوط قرابة ٥٠٠ قتيل بينهم عدد كبير من الأطفال، فضلًا عن مئات آخرين من المصابين.

وكانت مستشفى المعمداني تستقبل المئات من النازحين الذين فرّوا من منازلهم بسببِ القصف الجوي للطائرات الإسرائيلية التي تجبرهم على تهجيرهم عمدًا

وسقوط هذا العدد الكبير من الضحايا المدنيين الأبرياء في مستشفى يُفترض أن له حصانة، يؤكد أن هذه الحكومة الإسرائيلية لا تراعي أياً من المعايير الدولية والقوانين المعترف بها أن هذه الحكومة الإسرائيلية لا

تراعي أيا من المعايير الدولية والقوانين المعترف بها."ويمثل الهجوم الدموي على مستشفى الأهلي المعمداني "جريمة إبادة جماعية

ويمكان اختصار الجرائم المرتكبة في قطاع غزة والضفة الغربية في الاتي :

أن قطع السلطات الإسرائيلية الكهرباء عن غزة والتدابير العقابية الأخرى التي اتخذتها ضد السكان المدنيين في غزة قد يرقى إلى العقاب الجماعي غير القانوني وهو جريمة حرب مكتملة الأركان ويتمثل ذلك في الاتي:

- إن السلطات الإسرائيلية ترتكب جرائم حرب في غزة بقطع إمدادات الكهرباء والماء وممارسة حملة الإبادة الجماعية وحصار للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومنع وصول الكهرباء والمياه، وكل سبل المعيشة، فضلا عن تدمير الطرق والبنية التحتية. وهو ما يُنذر بعواقب قاسية على وضع السكان في القطاع، حيث توفر الإمدادات الواردة عبر السلطات الإسرائيلية ٧٢ بالمائة من احتياجات السكان الفلسطينيين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.
- أن السلطات الإسرائيلية تمارس سياسة ممنهجه لتدمير البنى التحتية والمرافق الأساسية في قطاع غزة، وتقوم بقصف المستشفيات المنشآت المدنية ومحطات توليد الكهرباء والمشاريع الحيوية ومرافق المياه والصرف الصحي باستمرار، فضلًا عن تدمير الطرق والجسور لمنع الحركة ووصول سيارات الإسعاف للمستشفيات.
- أن السلطات الإسرائيلية تفرض حصارا علي أهالي غزة وغلق كافة المعابر وتمنع دخول الاحتياجات الإنسانية والطبية.

**وعندما ننظر إلي موقف المنظمات الدولية لما يحث في قطاع غزة نجد أن اغلب المنظمات اتخذت موقف أن ما تقوم به إسرائيل من مجازر ضد الشعب الفلسطيني الأعزل والأطفال والنساء والمصابين وكبار السن ما هو ألا رد فعل لما قامت به حركة حماس في السابع من اكتوبر ويمكن تلخيص ما تم رصدة من ملاحظات في الاتي :**

- **الملاحظة الأولى** من الواضح أن هيومن رايتس ووتش حاولت إظهار نيتها في الوقوف على الحياد إلا أنها لم تخفي انحيازها لإسرائيل وتبرير المجازر الإسرائيلية بانها جاءت "ردًا" على ما قام به حركة حماس، وعلى الرغم من أن المنظمة أشارت في بعض التقارير علي ما تقوم به إسرائيل من قتل للمدنيين واختراق القانون الدولي واستخدام الصواريخ الفسفورية المحرمة دولياً. ولكن هناك

تقريرين يؤكدان انحيازها للجانب الإسرائيلي، أولها ذلك التقرير الذى قامت فيه بالتأكيد أن معاملها تأكدت من صحة ثلاثة فيديوهات تظهر فيها حماس يوم ٧ أكتوبر وهى ترتكب "جرائم" على حد تعبيرهم ضد الإسرائيليين في حين لم تذكر أي شيء حتى الآن عن صحة الفيديوهات والصور من الجانب الفلسطيني مما يدل على دفع القارئ والراي العام للتشكيك فيما ينشره الفلسطينيون من صور وفيديوهات. وثانيهما هو التقرير الذى ذكرت فيه هيومن رايتس ووتش ما على إسرائيل فعله من الاقتداء بأمريكا في حربها البرية التي تبيت لها النية، مما يدل على الدعم الخفي من قبل هيومن رايتس ووتش لما تفعله وستفعله إسرائيل.

- **الملاحظة الثانية** يمكننا ملاحظة أن منظمة **Amnesty International** وان كانت للوهلة الاولى يتبين الموقف الرافض لما يحدث داخل غزة إلا إنها لم تخفي موقفها لتبرير ما تقوم به إسرائيل من مجازر كرد فعل لما قامت به حماس . حيث نشرت يوم ٧ أكتوبر أن ما قامت به حماس هو فعل مشين ولكنه نتيجة لما قامت به إسرائيل في العقود الأخيرة، جاء ذلك على لسان الأمينة العامة للمنظمة. ثم في ١٢ أكتوبر –أي بعد مرور خمسة أيام على عملية طوفان الأقصى– قامت المنظمة بنشر إدانة شديدة اللهجة لما فعلته حماس يوم ٧ أكتوبر، بالإضافة إلى كلمة الأمينة العامة والتي تراجعت عما قالته يوم ٧ أكتوبر، حيث قالت يوم ١٢ أن هجمات إسرائيل قبل يوم ٧ أكتوبر لا تبرر ما قامت به حماس.

بخلاف ذلك الرأي المتردد للأمينة العامة، سنجد أن باقي التقارير والبيانات المنشورة إدانة التهجير وانقطاع سبل الحياة البدائية من ماء وطاقة، واستنكار حجب المظاهرات الداعمة لفلسطين في العالم أجمع.

- **الملاحظة الثالثة** جاءت بيانات منظمة **International Federation of Journalists** محددة وفى نطاق المطالبة بحقوق الصحفيين. حيث نشرت ثمان بيانات عن الصحفيين، واحد فقط منهم إدانة لقتل ٣ صحفيين إسرائيليين، وثلاثة أخبار إدانة لما قامت وتقوم به إسرائيل في حق الصحفيين الفلسطينيين. والخبرين المتبقيين كان واحد منهما من نصيب إسرائيل حيث إدانتها على قمع الصحافة داخل "دولة إسرائيل"، والآخر كان مناشدة لكافة الصحفيين بتحرى الدقة سواء فى إسرائيل أو فلسطين.

- **الملاحظة الرابعة** يمكننا ملاحظة أن لجنة حماية الصحفيين تميل للجانب الفلسطيني مقارنة بالاتحاد الدولي للصحفيين. حيث أن الاتحاد الدولي للصحفيين لم ينعى الصحفيين الفلسطينيين الذين استشهدوا منذ يوم ٩ أكتوبر، بل أول من نعوهم كانوا الصحفيين الإسرائيليين يوم ١٠ أكتوبر. فى حين أن لجنة حماية الصحفيين نشرت إدانة لمقتل الصحفيين الفلسطينيين يوم ٩ أكتوبر ولم تدين مقتل الصحفيين الإسرائيليين حتى يوم ٢١ أكتوبر مع إدانة مقتل الصحفيين الفلسطينيين.
- **الملاحظة الخامسة** ملاحظة أن موقف الأمم المتحدة في الأزمة الفلسطينية هو موقف سلبي، حيث لم يتعدى الإدانة الكلامية فقط سواء من قبل الأمين العام أو الجمعية العامة، أما ما يخص اتخاذ قرارات مصيرية تغير مسار هذه الحرب فلم يقم مجلس الأمن باتخاذ أى قرار بسبب حق الفيتو واعتراض كل من فرنسا، بريطانيا، اليابان، والولايات المتحدة ضده.
- **الملاحظة السادسة** أغفلت تقارير المنظمات الدولية في تناولها للحرب علي غزة القيود علي حرية الراي والتعبير للمواطنين في الدول الأوربية حيث تعرض العديد من المواطنين ووسائل الأعلام للتقييد لعدم مساندة القضية الفلسطينية

## تفاصيل الرصد

### ➢ Human Rights Watch:

جاء أول خبر نشرته المنظمة عن حرب إسرائيل على غزة **يوم ٩ أكتوبر** بعنوان: إسرائيل/فلسطين: خسائر فادحة في صفوف المدنيين بسبب انتهاك الأطراف لالتزاماتها القانونية.

وقالت 'هيومن رايتس ووتش' في إصدار وثيقة أسئلة وأجوبة حول معايير القانون الإنساني الدولي التي تحكم الاحتلال، إن الجماعات الفلسطينية المسلحة نفذت هجوما قاتلا في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، أدى إلى مقتل عدة مئات من المدنيين الإسرائيليين، وأدى إلى هجمات إسرائيلية مضادة أدت إلى مقتل مئات الفلسطينيين.

كما ذكرت فى الخبر أن السلطات الإسرائيلية قد قامت بقمع الفلسطينيين بشكل منهجي لعقود من الزمن، ومنذ عام ٢٠٠٧ فرضت إغلاقا ساحقا على سكان غزة. ربما واجه الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة مؤخرًا قمعًا غير مسبوق. خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣، قتلت السلطات الإسرائيلية عددًا أكبر من الفلسطينيين في الضفة الغربية في عام ٢٠٢٣ مقارنة بأي عام منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل الوفيات بشكل منهجي في عام ٢٠٠٥.

**وفى ١٠ أكتوبر** قامت بنشر خبر عن الحكومة الإسرائيلية التى قالت إن ٩٠٠ إسرائيلي قتلوا. والمئات منهم من المدنيين. وفى آخر الخبر علقت قائلة: "إن قتل المدنيين عمداً يعد جريمة حرب، كما هو الحال بالنسبة لأخذ الرهائن. جميع أطراف النزاع ملزمة باحترام قوانين الحرب. ومهما فعل الطرف الآخر، فلا يحق لأحد استهداف المدنيين."

**وفى ١١ أكتوبر** نشر الموقع أنه يحقق فى كافة الفيديوهات والصور التى يتم نشرها من كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتحرى دقتها. وذكر الموقع أنه على مدى الأسابيع والأشهر المقبلة، سيشارك نتائج أبحاثنا جنبًا إلى جنب مع الباحثين على أرض الواقع. حيث نص الخبر على: "لقد بدأنا للتو في بناء مجموعة من الأدلة لتوثيق الانتهاكات التي تتكشف. ومهمتنا هي تكوين صورة شاملة للانتهاكات التي حدثت ومن يجب محاسبته."

**وفى ١٢ أكتوبر** قالت هيومن رايتس ووتش إن استخدام إسرائيل للفسفور الأبيض في العمليات العسكرية في غزة ولبنان يعرض المدنيين لخطر الإصابة بجروح خطيرة وطويلة الأمد. حيث تحققت هيومن رايتس ووتش من مقاطع فيديو تم التقاطها في لبنان وغزة في ١٠ و١١ أكتوبر ٢٠٢٣، على التوالي، تظهر انفجارات جوية متعددة للفسفور الأبيض المدفعي فوق ميناء مدينة غزة وموقعين ريفيين على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية، وأجرت مقابلات مع شخصين ووصف الهجوم على غزة. كما وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام الجيش الإسرائيلي للفسفور الأبيض في نزاعات سابقة في غزة، بما في ذلك عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٣، ردًا على التماس مقدم إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية بشأن استخدام الفسفور الأبيض في غزة، صرح الجيش الإسرائيلي بأنه لن يستخدم بعد الآن الفسفور الأبيض في المناطق المأهولة بالسكان إلا في حالتين ضيقتين لم يكشف عنهما إلا للقضاة .

**وفى ١٣ أكتوبر** نشر الموقع خبراً بأنه قد حث الرئيس لويز إيناسيو لولا دا سيلفا الجماعات الفلسطينية المسلحة على إطلاق سراح الأطفال الإسرائيليين المختطفين، وحث إسرائيل على وقف القصف. وقد وعد بأن البرازيل، بصفتها رئيسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذا الشهر، سوف تبذل كل ما في وسعها لإنهاء العنف. وتوجه وزير الخارجية ماورو فييرا إلى نيويورك الجمعة لترؤس اجتماع عاجل لمجلس الأمن بشأن الأزمة.

واضاف الموقع أنه يجب على الرئيس لولا أن يدفع باتجاه إصدار قرار من مجلس الأمن يحث الطرفين على الالتزام بالقانون الإنساني الدولي، أي قوانين الحرب، التي تسعى إلى إنقاذ الأرواح وتقليل المعاناة، والضغط

على أعضاء المجلس الأربعة عشر الآخرين لدعم هذا القرار. وإذا اختارت الولايات المتحدة استخدام حق النقض ضد القرار، كما تفعل عادة مع أي نص في مجلس الأمن ينتقد إسرائيل، فسيتعين عليها أن تشرح أسبابها في جلسة مفتوحة للجمعية العامة.

وفى نفس اليوم قامت هيومن رايتس ووتش بتقديم رسالة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية جاءت كالتالى:

*"عزيزي المدعي العام خان،*

*أكتب إليكم لأطلب منكم إصدار بيان عام عاجل بشأن ولاية المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالأعمال العدائية الحالية بين الجماعات الفلسطينية المسلحة وإسرائيل، بالإضافة إلى ردود مكتبكم على وسائل الإعلام.*

*ونحن ندرك أن مكتب المدعي العام، كمسألة سياسية، لم يعد يصدر ما كان يسمى 'البيانات الوقائية'. وفي الوقت نفسه، أحثكم على النظر، عبر جدول أعمال المحكمة، متى وكيف يمكن أن يكون للصوت العلني للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية قيمة فريدة.*

*إن المخاطر التي يتعرض لها المدنيون في الأعمال العدائية الحالية عالية للغاية. في حين أن أي بيان تدلي به سيكون بلا شك بعبارات عامة وليس محددًا لأي حوادث معينة، فمن الواضح أن الانتهاكات المروعة للقانون الإنساني الدولي التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب قد ارتكبتها أطراف مختلفة.*

*إن بيانكم سيعمل على تذكير جميع الأطراف بالتحقيق المستمر الذي يجريه مكتبكم، وبالتزاماتهم بموجب القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي، وباختصاص المحكمة بموجب انضمام فلسطين إلى نظام روما الأساسي. يمكن أن يشير بيانك أيضًا إلى رغبة المكتب في توسيع التحقيقات في أي جرائم مزعومة تقع ضمن تلك الولاية القضائية.*

*وبعيدًا عن أي قيمة رادعة محتملة، نعتقد أيضًا أن صوت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية سيكون له وزن في ضمان إدراج دعم العدالة والحفاظ عليه في الاستجابات الدولية منذ اللحظة الأولى فصاعدًا في هذه الأعمال العدائية. كما أنه سيذكّر جميع الحكومات بأهمية التأكيد على احترام القانون الإنساني الدولي في تصريحاتها العامة حول النزاع. ونحن نعلم مدى صعوبة التوصل إلى إجماع سياسي لدعم المساءلة المحايدة،*

*ومع ذلك مدى أهمية ذلك في تحقيق العدالة من خلال المحكمة. وكانت البيانات العامة التي أصدرها المكتب فعالة في حشد الدعم للدور المركزي للمحكمة الجنائية الدولية.*

*إن المساءلة عنصر أساسي في إنهاء القمع الذي يغذيه الإفلات من العقاب ودورات سفك الدماء في جميع أنحاء العالم. إن ضمان الاعتراف بالدور الحاسم الذي تلعبه المحكمة الجنائية الدولية من شأنه أن يبعث برسالة مهمة ليس فقط إلى الجناة المحتملين، بل أيضا، في المقام الأول، إلى الضحايا والناجين.*

*وأخيراً، كما تعلمون بلا شك، فإن الإفلات من العقاب في العديد من الأماكن حول العالم على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على مدى سنوات عديدة يعتبر دليلاً إيجابياً على وجود معايير مزدوجة في العمل فيما يتعلق بالعدالة الدولية. وفي هذا السياق، نعتقد أن مكتبكم لديه دور مهم ليلعبه.*

وفى نفس اليوم نشر الموقع خبراً عن تهجير أهالى غزة حيث جاء فى الخبر أن: "حقيقة أن المقاتلين بقيادة حماس ارتكبوا جرائم حرب لا توصف لا تمنح الجيش الإسرائيلي الإذن بالاستهزاء بالتزاماته تجاه المدنيين في غزة. ويهدد إعلان الإخلاء بالنزوح القسري الجماعي. منطقة الإخلاء التي حددها الجيش الإسرائيلي اليوم هي موطن لمئات الآلاف من الأشخاص المستضعفين، بما في ذلك الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن ومرضى المستشفيات. وتتناثر الأنقاض على الطرق في غزة بسبب المباني المدمرة، كما أصبح الوقود نادراً بعد أن قطعت السلطات الإسرائيلية إمدادات الوقود والمياه والغذاء والكهرباء عن غزة، فيما يرقى إلى شكل من أشكال العقاب الجماعي – وهو في حد ذاته جريمة حرب."

**وفى ١٨ أكتوبر** قامت بنشر خبراً عن التحقيقات فى الصور والفيديوهات من غز وإسرائيل حيث ثالت: تحققت هيومن رايتس ووتش من أربعة مقاطع فيديو من هجمات ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ التي نفذها مسلحون بقيادة حماس، تظهر ثلاث حوادث قتل متعمد، وتعرض هذا التحليل في مقطع فيديو نُشر اليوم. وينبغي التحقيق في الهجمات باعتبارها جرائم حرب.

وأضافت: خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، ستشارك هيومن رايتس ووتش نتائج بحثية إضافية، لتكوين مجموعة من الأدلة على الانتهاكات الجسيمة في إسرائيل وفلسطين، والدعوة إلى محاسبة المسؤولين عنها.

وفى ١٨ اكتوبر أقرت المنظمة بالأفعال اللاقانونية واللاإنسانية التى تقوم بها إسرائيل فى حربها على غزة، ولكن جاء ذلك ف تفاصيل خبر بعنوان "ما الذي يمكن لإسرائيل أن تتعلمه من أخطاء أمريكا في مكافحة

الإرهاب؟ الحجة الاستراتيجية للالتزام بقوانين الحرب" فى إشارة إلى حتمية الدخول البري للقوات الإسرائيلية غزة ولكن بمساعدة من أمريكا التى لها باع طويل فى تلك الحروب منذ الحرب العاملية الثانية، حتى لا تخرج إسرائيل مرة أخرى عن القانون الدولي.

**وفى ١٩ أكتوبر** نشر الموقع تقريراً عن القانون الدولي والصراعات حيث قال: لا يوجد صراعان مسلحان متماثلان. لكن مطالب القانون الإنساني الدولي بحماية المدنيين تنطبق على الجميع: لا تهاجم المدنيين عمداً أو بشكل عشوائي، ولا تأخذ رهائن، ولا تعاقب المدنيين على أفعال يرتكبها أفراد، ولا تمنع المساعدات الإنسانية أو تحجبها. في أوكرانيا، أيدت الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية بحق هذه المبادئ التي تحمي الحياة، ونددت بالانتهاكات الصارخة التي ترتكبها القوات الروسية، بما في ذلك الهجمات العشوائية، والقتل غير القانوني، والإعدام خارج نطاق القضاء، وقطع الكهرباء والمياه، والتعذيب. كما دعمت أوروبا والولايات المتحدة، عن حق، الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق العدالة للضحايا.

إذا أرادت الدول الغربية إقناع بقية العالم بتصديق ما تقوله عن القيم وحقوق الإنسان والقوانين الدولية التي تحكم الصراع المسلح، فإن المبادئ العالمية التي تطبقها بحق على الفظائع الروسية في أوكرانيا وعلى الفظائع التي ترتكبها حماس في إسرائيل يجب أن تنطبق أيضًا على استهتار إسرائيل الوحشي بحياة المدنيين في غزة.

**فى ١٩ أكتوبر** نشر الموقع تقريراً يناقش ثلاث نقاط رئيسية كالتالى:

- ترتكب حماس والجهاد الإسلامي جرائم حرب من خلال احتجاز عشرات الإسرائيليين وآخرين كرهائن في غزة، وتقولان إنهما لن تطلقا سراحهم حتى يتم إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين في إسرائيل.
- لا ينبغي أبدًا التعامل مع المدنيين، بما في ذلك الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، كأوراق مساومة. ولا يمكن لأي شكوى أن تبرر احتجاز أي شخص كرهينة.
- ينبغي للجماعات المسلحة إطلاق سراح جميع المدنيين المحتجزين فوراً وبشكل آمن. ويتعين على الحكومات التي تتمتع بنفوذ لدى حماس أن تستخدم نفوذها للضغط من أجل معاملة الرهائن معاملة إنسانية وإطلاق سراحهم.

**فى ٢٠ أكتوبر** نشر الموقع تقريراً بعنوان: إننا نشهد علامات عاجلة على المزيد من الفظائع الجماعية المتبادلة في إسرائيل وغزة. هناك فرصة ضئيلة لأن تهدأ دوامة القتل. يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على منع المزيد من الوفيات.

➢ **Amnesty International:**

**فى ٧ أكتوبر** قامت المنظمة بنشر بيان بعد عملية طوفان الأقصى قالت فيه:

*"يتعين على قوات الأمن الإسرائيلية والجماعات المسلحة الفلسطينية بذل كل جهد ممكن لحماية أرواح المدنيين في ظل اندلاع القتال اليوم في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.*

*وقالت أنييس كالامارد، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية: 'بموجب القانون الإنساني الدولي، يقع على عاتق جميع أطراف النزاع التزام واضح بحماية أرواح المدنيين المحاصرين في الأعمال العدائية.'*

*'إن استهداف المدنيين عمداً، وتنفيذ هجمات غير متناسبة، والهجمات العشوائية التي تقتل أو تجرح المدنيين، هي جرائم حرب. لدى إسرائيل سجل مروع في ارتكاب جرائم حرب مع الإفلات من العقاب في حروبها السابقة على غزة. ويجب على الجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة الامتناع عن استهداف المدنيين واستخدام الأسلحة العشوائية، كما فعلت في الماضي، وبشكل مكثف في هذه الحالة، أعمال ترقى إلى جرائم حرب."*

ولكن فى يوم **١٢ أكتوبر** قالت منظمة العفو الدولية إن حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى انتهكت القانون الدولي بشكل صارخ، وأظهرت استخفافًا مخيفًا بالحياة البشرية من خلال ارتكاب جرائم قاسية ووحشية، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي بإجراءات موجزة، واحتجاز الرهائن، وإطلاق هجمات صاروخية عشوائية على إسرائيل. ومع استمرار ظهور الأدلة على الفظائع التي وقعت في جنوب إسرائيل، ستواصل منظمة العفو الدولية تحقيقاتها من أجل تحديد النطاق الكامل للجرائم بموجب القانون الدولي.

وقالت أنييس كالامارد، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية: 'إن سجل إسرائيل الموثق جيدًا في جرائم الحرب لا يبرر الأعمال المروعة التي ترتكبها الجماعات المسلحة الفلسطينية، ولا يعفيها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي باحترام المبادئ الأساسية للإنسانية وحماية المدنيين'.

**وفى نفس اليوم** نشرت المنظمة بياناً عن حصار غزة، حيث جاء فيه أن وزير إسرائيلي قال إن السلطات لن تعيد الكهرباء أو تسمح بدخول الماء أو الوقود حتى تفرج حماس عن الرهائن. وهذا تأكيد صريح على أن هذه

الأعمال قد اتخذت لمعاقبة المدنيين في غزة على أعمال الجماعات الفلسطينية المسلحة. وتؤكد منظمة العفو الدولية من جديد أن المدنيين الفلسطينيين ليسوا مسؤولين عن الجرائم التي ترتكبها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة، ويجب على إسرائيل ألا تجعلهم يعانون، بموجب القانون الدولي، بسبب أعمال لا يلعبون أي دور فيها ولا يمكنهم السيطرة عليها.

**فى ١٣ أكتوبر** قالت منظمة العفو الدولية إن الأمر الذي أصدره الجيش الإسرائيلي للناس في شمال غزة ومدينة غزة بـ 'الإخلاء' إلى جنوب قطاع غزة، لا يمكن اعتباره تحذيراً فعالاً، وقد يرقى إلى مستوى التهجير القسري للسكان المدنيين، وهو انتهاك للقانون الإنساني الدولي.

**فى ٢٠ أكتوبر** قالت إستر ميجور، نائبة مدير البحوث في منظمة العفو الدولية في أوروبا، رداً على القيود المتزايدة التي تفرضها العديد من السلطات في أوروبا على الاحتجاجات المدافعة عن حقوق الإنسان الفلسطيني:

*'إن العواقب المدمرة للقصف الإسرائيلي والحصار غير القانوني على غزة تجبر العديد من الناس في أوروبا، لأسباب مفهومة، على الاحتجاج من أجل حقوق الفلسطينيين. ومع ذلك، في العديد من البلدان الأوروبية، تقوم السلطات بتقييد الحق في الاحتجاج بشكل غير قانوني. تتراوح الإجراءات بين تلك التي تستهدف بعض الهتافات والأعلام واللافتات الفلسطينية، إلى إخضاع المتظاهرين لوحشية الشرطة والاعتقال. وفي بعض الحالات، تم حظر الاحتجاجات تماما.*

**وفى نفس اليوم** قامت المنظمة بنشر تقرير ذكرت فيه ما يلى: "مع استمرار القوات الإسرائيلية في تكثيف هجومها الكارثي على قطاع غزة المحتل، قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق الهجمات الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك الهجمات العشوائية، التي تسببت في خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، ويجب التحقيق فيها باعتبارها جرائم حرب."

➢ **منظمة EuroMed Rights:**

منذ انلاع طوفان الأقصى ثم العدوان الإسرائيلى على فلسطين وبالتحديد غزة، قامت منظمة EuroMed Rights بنشر بيانين فقط.

**أولهما كان يوم ١٠ أكتوبر** حيث سردت فيه ما حدث من جانب المقاومة الفلسطينية يوم ٧ أكتوبر، ثم سردت ما قامت به إسرائيل من قتل للأطفال والمدنيين وتوصلت لنتيجة وهى "بموجب كل المؤشرات، فإن الحكومة الإسرائيلية تنوي الانخراط في هجمات مسلحة ضد غزة دون أي قلق بشأن الأضرار الجانبية."

ثم قالت: *"ومن غير المعقول مناقشة التصعيد المستمر للعنف دون معالجة الأسباب الجذرية للصراع، والتي تكمن في الاحتلال الإسرائيلي والمشروع الاستعماري الاستيطاني. شهد العام الحالي أعدادًا قياسية من عمليات هدم المنازل وبناء المستوطنات في الضفة الغربية، مع حملة ضم قوية من جانب الحكومة الإسرائيلية الأكثر تطرفًا في التاريخ. وقبل الهجوم الذي وقع في نهاية هذا الأسبوع، كان ٢٠٠ فلسطيني قد قُتلوا بالفعل على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية.*

ثم أدانت الموقف السلبي للاتحاد الأوروربي بالوقوف مع إسرائيل حيث قالت: *"ومن المثير للقلق أن رد الاتحاد الأوروبي ليس دعوة لوقف تصعيد العنف بل هو دعم غير مشروط لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها والذي سيتم اعتباره بمثابة تفويض مطلق للتدمير الكامل لقطاع غزة. إن التصعيد الحالي هو نتيجة لرفض الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء متابعة عملية سلام حقيقية تضمن احترام إسرائيل للقانون الدولي وتقرير المصير الفلسطيني."*

ثانيهما كان يوم ١٦ **أكتوبر** حيث نشرت وجهة نظر لكاتبان هما وديع الأسمر وراسموس ألينيوس بوسيروب. فى هذا البيان أدان الكاتبان فى البداية ما قامت به حماس من قتل واحتجاز للمدنيين، ثم بعد ذلك أدانوا ما تفعله إسرائيل من جرائم حرب. ومن ثم دعا الكاتبان الاتحاد الأوروربي لتغيير موقفه الداعم لإسرائيل حيث قالوا: "يجب أن تدفع هذه الأحداث الاتحاد الأوروبي إلى تغيير موقفه بعيداً عن التفضيل التكتيكي السابق للتعاون مع إسرائيل. وبدلا من ذلك، ينبغي لها أن تتبنى نهجا متأصلا في حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي."

➢ **منظمة International Federation of Journalists:**

قامت منظمة الاتحاد الدولي للصحافيين الداعم لحقوق الصحفيين فى العالم **يوم ١٠ اكتوبر** بنشر بيان عن ثلاث صحافيين قتلوا أثناء مداهمة حماس الأراضى الإسرائيلية فقالت:

*"في ٧ أكتوبر، قُتل ما لا يقل عن ثلاثة صحفيين إسرائيليين أثناء الهجوم الذي شنته حماس على جنوب إسرائيل. ولا يزال مكان وجود مصور محلي وصحفي متقاعد يقيمان في جنوب إسرائيل، بالقرب من قطاع*

*غزة، مجهولاً منذ ٧ أكتوبر/تشرين الأول. ويدين الاتحاد الدولي للصحفيين عمليات القتل ويدعو إلى إجراء تحقيق فوري. يشعر الاتحاد الدولي للصحفيين بقلق بالغ إزاء الصحفيين المفقودين الذين ربما يكونوا قد اختطفوا من قبل حماس ويطالب بالإفراج الفوري عنهم."*

ثم فى **يوم ١٢ أكتوبر** أعلنت عن قتل ما لا يقل عن ستة عشر صحفياً فلسطينياً، وإصابة العديد منهم، وفقد آخرون خلال العمليات العسكرية المستمرة بين حماس وإسرائيل في قطاع غزة. حيث دعت لإجراء تحقيق عاجل وعادل فى تلك الجرائم. ثم قامت بالنشر عن صحفى تابع لها فى غزة الوضع المأسوي هناك، حيث لا يوجد كهرباء لنقل الآلاف من القصص.

**وفى ١٣ أكتوبر** قامت المنظمة بدعوة اليونسكو إلى بذل قصارى جهدها لحماية الصحفيين وطالبت الأطراف المتحاربة بوقف تصعيد العنف، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى سقوط ضحايا من المدنيين، وخاصة الصحفيين.

وفى **١٤ أكتوبر** قامت المنظمة بإعلان انضمامها لنقابة الصحافيين فى لبنان فى إدانة مقتل عصام عبد الله صحفى رويترز جراء غارة إسرائيلية على جنوب لبنان.

**وفى ١٦ أكتوبر** أصدر الاتحاد الدولي للصحفيين ونقابة الصحفيين الفلسطينيين التابعة له تحذيرًا بشأن سلامة الصحفيين الذين يغطون الحرب في غزة.

فى **١٩ أكتوبر** أصدرت المنظمة بياناً تدعو فيه الصحفيين إلى احترام المبادئ المهنية للميثاق الأخلاقي العالمي، وتحرى الدقة فى نشر البيانات والمعلومات. وقامت بذكر الخبر الكاذب عن BBC والتى قالت أن حماس قامت بقطع رؤوس ٤٠ طفل ثم تبين كذب الخبر.

وفى **٢٠ أكتوبر** قامت بنشر خبر فى إسرائيل وهو أنه وافقت الحكومة الإسرائيلية في ٢٠ أكتوبر على لائحة جديدة تسمح بالإغلاق المؤقت للقنوات الإخبارية التي 'تضر بالأمن القومي'. فقام الاتحاد الدولي للصحفيين بحث إسرائيل على مراجعة قرارها باسم التعددية الإعلامية وحق الجمهور في المعرفة.

➢ **Committee to Protect Journalists:**

قامت المنظمة **يوم ٩ أكتوبر** بإدانة مقتل ٣ صحفيين فلسطينيين فى غزة جراء القصف الإسرائيلي.

وفى يوم **٢١ أكتوبر** أصدرت المنظمة بياناً تدين فيه وبشدة مقتل الصحفيين من كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني والذين وصل عددهم ٢٢ صحفي على الأقل. ثم قامت بنشر أسماءهم وبياناتهم.

➢ **الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان:**

قامت الفيدرالية بنشر بيان أوحد لها عن العدوان الإسرائيلي على غزة يوم ١١ أكتوبر. حيث أدانت فيه ما قامت به حماس يوم ٧ أكتوبر من جهة، ومن جهة أخرى أدانت الجرائم التى ترتكبها إسرائيل بحق المدنيين.

وبناء عليه، طالبت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان:

- تدعو جميع الأطراف إلى الوقف الفوري لإطلاق النار.
- المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته عبر الكف بداية عن تغذية العنف الحاصل وتشجيع انتهاكات القانون الدولي واتخاذ ما يلزم لحماية الشعب الفلسطيني في مواجهة الضربات الإسرائيلية.
- إطلاق سراح الرهائن المدنيين الإسرائيليين الذين أسرتهم المجموعات المسلحة وتطالب السلطات الإسرائيلية بالكف فورا عن العقوبات الجماعية ضد الفلسطينيين.ات في غزة وتدعوها لرفع الحصار دون تأجيل.

➢ **منظمة PEN America:**

لم تقم المنظمة بنشر أية بيانات عن الوضع الإنساني سواء للإسرائيليين أو للفلسطينيين. ولكن كل ما قامت به هو نشر تقرير عن كيفية التأكد من الأخبار قبل نشرها، حيث أننا شهدنا الكثير من الأخبار المضللة الكاذبة جراء تلك الأزمة.

➢ **PEN International Organization:**

نشرت المنظمة بياناً بتاريخ ١٠ **أكتوبر** تدين فيه هجمات حماس على إسرائيل. ولكن ألحقت هذه الإدانة بكلمة لرئيس المنظمة برهان سونميز يقول فيها: "إن العنف الذي تمارسه حماس والحكومة الإسرائيلية أمر غير مقبول. وقد أدت سنوات من الاحتلال والجمود السياسي إلى هذا العنف، حيث يعاني المدنيون من الجانبين أكثر من غيرهم."

ثم شددت على إدانة إسرائيل حيث نشرت: تدين منظمة PEN الدولية بشدة الحصار الإسرائيلي الشامل على غزة، بما في ذلك منع الوصول إلى الكهرباء والغذاء والماء والوقود والإمدادات الطبية الحيوية، فضلاً عن قتل المدنيين والقصف العشوائي والهجمات الانتقامية غير المتناسبة والتدمير المتعمد للبنية التحتية المدنية، العقاب الجماعي للسكان المدنيين في غزة.

ثم فى ٢٠ **أكتوبر**، أدانت المنظمة مقتل الصحفيين الذين يغطون الأحداث سواء على الجانب الإسراءيلي أو الفلسطيني. ولكن ركزت أكتر على الصحافة الفلسطينية وذكرت حالات الاعتراض والتقييد التى يواجهها الصحفيون الفلسطينيون، حيث "يواجه الفلسطينيون الذين يعيشون في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، والذين يعبرون عن تضامنهم مع غزة أو ينتقدون الإجراءات الإسرائيلية، أعمالاً انتقامية."

- **منظمة POMED:**

أكدت المنظمة من خلال تقريرها عن الأحداث بفلسطين وإسرائيل والذى نشرته بتاريخ ١٣ **أكتوبر**، أكدت على إدانتها لقتل المدنيين سواء على يد حماس أو على يد القوات الإسرائيلية. ومن منطلق اقتناع المنظمة بمبدأ بايدن أن الديمقراطيات "تصبح أقوى وأكثر أمانًا عندما نتصرف وفقًا لسيادة القانون"، فإن المنظمة تحث صناع القرار في الولايات المتحدة على تجديد الاهتمام بالأسباب الجذرية لهذا العنف. إن أي حل يجب أن يمنح الفلسطينيين والإسرائيليين حقوقاً متساوية وإمكانية الوصول إلى حياة من الحرية والكرامة والأمن والسلام.

- **الأمم المتحدة:**

١. **الأمين العام:**

أدان الأمين العام **يوم ٧ أكتوبر** بأشد العبارات الهجوم الذي شنته حركة حماس ضد البلدات الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة ووسط إسرائيل، بما في ذلك إطلاق آلاف الصواريخ باتجاه المراكز السكانية الإسرائيلية.

وفى **يوم ٩ أكتوبر** تحدث الأمين العام للصحافة حيث قال:

*"إنني أدرك المظالم المشروعة للشعب الفلسطيني. ولكن لا شيء يمكن أن يبرر هذه الأعمال الإرهابية وقتل وتشويه واختطاف المدنيين. وأكرر دعوتي إلى الوقف الفوري لهذه الهجمات وإطلاق سراح جميع الرهائن.*

*وفي مواجهة هذه الهجمات غير المسبوقة، قصفت الغارات الجوية الإسرائيلية قطاع غزة. أشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بمقتل أكثر من ٥٠٠ فلسطيني – بما في ذلك النساء والأطفال – في غزة وإصابة أكثر من ٣٠٠٠ آخرين.*

***وإنني أحث جميع الأطراف والأطراف المعنية على السماح للأمم المتحدة بالوصول لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى المدنيين الفلسطينيين*** *المحاصرين والعاجزين في قطاع غزة. وأناشد المجتمع الدولي حشد الدعم الإنساني الفوري لهذا الجهد.*

***إن أعمال العنف الأخيرة هذه لا تأتي من فراغ. والحقيقة هي أنها نشأت من صراع طويل الأمد، مع احتلال دام ٥٦ عاماً ولا توجد نهاية سياسية في الأفق.*** *لقد حان الوقت لإنهاء هذه الحلقة المفرغة من إراقة الدماء والكراهية والاستقطاب. ويجب على إسرائيل أن ترى احتياجاتها المشروعة للأمن تتحقق، ويجب أن يرى الفلسطينيون رؤية واضحة لإنشاء دولتهم."*

٢. **الجمعية العامة:**

قامت الجمعية العامة يوم ١٠ **أكتوبر** بتسليط الضوء على هجوم حماس الأخير على إسرائيل، اللجنة الثالثة تعرب عن فزعها إزاء ارتفاع عدد ضحايا الصراع والعنصرية ومعاداة السامية وكراهية الإسلام في جميع أنحاء العالم.

حيث أعرب فولكر تورك، المفوض السامي لحقوق الإنسان، عن صدمته العميقة إزاء الهجمات المروعة التي شنتها الجماعات الفلسطينية المسلحة يوم ٧ أكتوبر والصراع الشامل الذي أعقب ذلك في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال إن 'المدنيين على الجانبين يتحملون وطأة لا تطاق'، داعيا جميع الأطراف بشكل عاجل إلى الانسحاب من الحرب الشاملة والحلقة المفرغة للانتقام وآثارها الكارثية على المدى الطويل والتي لا يمكن إصلاحها على السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة وخارجها.

وفى ١٧ **أكتوبر** اختتمت اللجنة الثانية (الاقتصادية والمالية) مناقشتها بشأن 'السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية'.

ودعا المندوبون بعضهم البعض إلى معالجة النزاعات الأخيرة والطويلة الأمد، وإدانة انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك نقل السكان المدنيين، والتطهير العرقي، والتحريض على الكراهية، بينما واصلت اللجنة الثالثة (الاجتماعية والإنسانية والثقافية) مناقشتها بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان اليوم.

وفى **نفس اليوم** قام مكتب لجنة الجمعية العامة المعنية بإدلاء بيان عن بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، حيث جاء فى البيان:

يدين مكتب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بشدة مقتل وجرح المدنيين واستهداف البنية التحتية المدنية في قطاع غزة. ويعرب عن بالغ القلق إزاء الكارثة الإنسانية التي تفرضها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على السكان المدنيين الفلسطينيين.

وفى ١٨ **أكتوبر** قامت اللجنة الثالثة بإدانة القصف الوحشي لمستشفى غزة والتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين، وتؤكد الحاجة الملحة للمساعدات الإنسانية دون عوائق.

٣. **مجلس الأمن:**

يوم ١٦ أكتوبر فشل مجلس الأمن في اعتماد قرار تقدم به الاتحاد الروسي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية المستمرة. بسبب تصويت فرنسا واليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضده.

ولو تم اعتماده لأدان بشدة جميع أعمال العنف والأعمال العدائية الموجهة ضد المدنيين وجميع أعمال الإرهاب. وبموجب شروطه الإضافية، كان سيدعو أيضًا إلى إطلاق سراح جميع الرهائن بشكل آمن وتوفير وتوزيع المساعدات الإنسانية دون عوائق، بما في ذلك الغذاء والوقود والعلاج الطبي.

فقال ممثل الولايات المتحدة بمجلس الأمن إن الهجوم الذي شنته حماس على إسرائيل هو الذي أدى إلى الأزمة الإنسانية الخطيرة في غزة.

رابعًا– المنظمات الحقوقية الكبرى.. من الانحياز لإسرائيل إلى المواقف الهلامية:

يكشف تحليل خطاب المنظمات الحقوقية الكبرى التي تعمل على المستوى الدولي عن تباين في مواقفها ما بين ردود فعل منحازة لإسرائيل ومبررة لعدوانها، وفي أفضل المعالجات ردود فعل هلامية تساوي بين الضحية والجلاد. وقد رصدنا خلال هذا التقرير مواقف ثلاث منظمات حقوقية أوروبية وأمريكية شهيرة على مدار الأيام الخمسة الأولى للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وهي منظمات هيومان رايتس ووتش، والعفو الدولية، والمؤسسة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان. ويمكن تلخيص مواقفها فيما يلي:

هيومان رايتس ووتش: أصدرت المنظمة ٦ بيانات صحفية وتقارير خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣ بشأن الأحداث في فلسطين، وقد اتسمت تغطية المنظمة في كافة بياناتها بإبراز قيام الجانب الفلسطيني بالاعتداء على مدنيين إسرائيليين في مستوطنات غلاف غزة، وأفردت مساحات كبيرة بكل بيان لمحاولة التدليل على ما وصفته "بانتهاكات لحقوق الإنسان"، وكانت المنظمة حريصة على الإيحاء بأن التحركات العسكرية الإسرائيلية جاءت "ردًا" على ما قام به مسلحون فلسطينيون، وعلى الرغم من أن المنظمة أشارت في بعض بياناتها إلى انتهاكات كبيرة من الجانب الإسرائيلي كاستخدام الفوسفور الأبيض واستهداف المدنيين، إلا أن العبارات التي تم استخدامها لم تكن قوية أو بارزة بما يتوازى مع حجم وطبيعة الجرائم الإسرائيلية. وبشكل عام، فإن معالجات المنظمة خلال الأيام المنقضية من الحرب الغاشمة يمكن وصفها بالمعالجات "التبريرية" للعدوان الإسرائيلي، والإدانات الشديدة للجانب الفلسطيني، في مقابل التعامل بدرجة من "النعومة" مع الممارسات الإسرائيلية الإجرامية.

العفو الدولية: الحقيقة أن معالجات المنظمة كانت أكثر مهنية من معالجات هيومان رايتس ووتش وإن كانت تشبهها في تبني "نمط تبريري نوعًا ما لجرائم إسرائيل"، حيث أصدرت بيانين خلال الفترة الماضية، الأول ركز على أن المدنيين في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني يدفعون ثمن الحرب، والثاني ركز على مطالبة إسرائيل برفع حصارها عن قطاع غزة، كما تبنت المنظمة لغة أكثر حدة في مواجهة عمليات العقاب الجماعي التي تمارسها إسرائيل، حيث جاء على لسان أمينتها العامة أنياس كالامار: "يجب على السلطات الإسرائيلية أن تُعيد فورًا إمدادات الكهرباء في غزة، وأن تزيل القيود الإضافية المفروضة، وأن ترفع الحصار غير القانوني الذي تفرضه على قطاع غزة منذ ١٦ عامًا. فالعقاب الجماعي للسكان المدنيين في غزة يرقى إلى مستوى جريمة حرب، وهو أمر قاسٍ وغير إنساني."..

المؤسسة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان: اكتفت المنظمة بإصدار بيان واحد باللغة الإنجليزية ولم يترجم إلى اللغة العربية، وركز البيان على مطالبة الجانب الأوروبي بتبني نهج شامل للتعامل مع القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإزالة الأسباب الجذرية للصراع، إلا أن موقف المؤسسة لم يكن قويًا ولم يكن منصفًا أو أمينًا في توصيف حجم وطبيعة الانتهاكات التي قام بها كل طرف.

**الخاتمة**

أدى الحصار المفروض على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر ، الي تفاقم الأزمة الإنسانية التي يعيشها سكان غزة، في وقت يستمر النزوح الجنوب خوفا من القصف العشوائي الذي تشنه القوات الإسرائيلية، مع التعديد بالاجتياح البري.

يأتي ذلك وسط تحذيرات المؤسسات الدولية من "كارثة إنسانية" في الوقت الراهن تحيق بالقطاع الذي يقطنه ما يزيد عن ٢,٤ مليون شخص، بما في ذلك النقص الحاد بالمواد الغذائية، وانقطاع المياه والكهرباء، ونفاد مخزون الطاقة في غضون ساعات.

وسط تدمير للمنازل والبنى التحتية وتزايد اعداد الجثث النقص العددي للأطباء وعدم توافر العلاج وعدم توافر الوقود أي الخدمات الضرورية لحياة الإنسان لم تعد متوفرة في قطاع غزة وبالتالي اصبح الأوضاع في قطاع غزة كارثية فالجميع في غزة يعانون من "أزمة حقيقية"، و قد يتطور الوضع إلى "مجاعة" وكارثة إنسانية

انتهاكات متواصلة يتعرض لها الفلسطينيين، تخرق كل قواعد القانون الدولي، بينما يبدو التعامل الدولي بعدا ثالثا في ظل حالة من الصمت تجاه ما يرتكب من جرائم بحق المدنيين العزل من سكان القطاع.لذلك يجب تبني حزمة من التوصيات لسرعة التدخل لوقف هذا الوضع المتردي داخل قطاع غزة :

- الوقف الفوري لإطلاق النار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية وإمدادات الإغاثة وغيرها من الضروريات والخدمات الأساسية
- استعادة الكهرباء والماء، والسماح بإيصال الوقود والغذاء والدواء دون عوائق إلى جميع أنحاء غزة.
- حماية المدنيين والامتناع عن استهدافهم والالتزام بالقانون الدولي الإنساني،
- الإفراج الفوري وبدون شروط عن جميع المدنيين المحتجزين لدى الجانبين

الأورومتوسطي لحقوق الإنسان والتنمية